

Distr.: General
26 October 2021
Arabic
Original: French



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الأربعون

24 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022

تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

توغو

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



مقدمة

1- يعكس هذا التقرير المقدم في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل التزام دولة توغو بمتابعة الحوار البناء والمثمر مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وخلال الاستعراض السابق في عام 2016، قُدمت 195 توصية، منها 167 قُبلت و28 أُحيطَ بها علماً. وفيما يتعلق بالتوصيات المقبولة، نُفذت 26 منها بالفعل قبل اعتمادها.

2- وعقب استعراض الجولة الثانية لتوغو، اضطلعت الحكومة بالأنشطة التالية:

- تقديم إحاطة إلى مجلس الوزراء؛
- تقديم التوصيات وتوعية جميع أصحاب المصلحة بها في مراكز المناطق؛
- وضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات المقبولة؛
- إعداد تقرير منتصف المدة وتقديمه.

3- وبغية تنفيذ التوصيات المقبولة وتعزيز التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أُخذت مبادرات بما في ذلك مواءمة التشريعات مع الصكوك المصدّق عليها واعتماد سياسات أو برامج وطنية أو قطاعية.

4- وعلاوة على ذلك، وفي إطار الاستجابة لجائحة فيروس كورونا، اعتمدت حكومة جمهورية توغو عدداً من التدابير وفقاً للقانون رقم 005-2020 الصادر في 30 آذار/مارس 2020، والذي فوضت الجمعية الوطنية بموجبه للحكومة اتخاذ تدابير بموجب مراسيم في مجالات تخضع للقانون. وقد مكن هذا التفويض الحكومة من اتخاذ تدابير عاجلة وعلى المدى المتوسط، في إطار استراتيجية الاستجابة والمرونة والانتعاش، بهدف التخفيف من التداعيات السلبية للجائحة وكفالة ممارسة الحريات الفردية والجماعية والتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

5- وترحب الحكومة التوغولية بالالتزام البناء الذي أبان عنه الشركاء التقنيون والماليون، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والاتحاد الأوروبي، والبلدان الصديقة.

أولاً- المنهجية وعملية إعداد التقرير

6- أعدّ التقرير وفق نهج تشاركي وشامل.

7- وبدأت عملية الإعداد بتقديم إحاطة إلى مجلس الوزراء بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل لتوغو، وذلك بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان وتحت إشراف اللجنة الوزارية المعنية بصياغة التقارير ومتابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي أجرت مشاورات وطنية بمشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات الجمهورية، والخدمات الحكومية اللامركزية والمجتمعات المحلية، والمشايخ التقليدية، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام من خلال حوالي عشر حلقات عمل إقليمية ووطنية.

ثانياً - تنفيذ التوصيات المقبولة

ألف - التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان (128-37)

1- التقارير المعروضة

8- قُدمت التقارير التالية:

- التقرير الدوري الخامس عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (2021):
- التقرير الدوري الثالث عن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2019)؛
- التقارير الدورية السادسة والسابع والثامن عن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (2018)؛
- التقريران الثامن عشر والتاسع عشر بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (تشرين الثاني/نوفمبر 2016).

2- التقارير المقدمة

9- قُدمت التقارير التالية:

- التقريران الدوريان الخامس والسادس عن اتفاقية حقوق الطفل (2019):
- التقرير الأولي عن بروتوكول اتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (2019).

3- زيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

10- زيارة مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها (2019).

باء - قبول المعايير الدولية (1-128 و 15-128 و 16-128 و 9-128 و 10-128 و 11-128 و 12-128 و 13-128 و 2-128 و 3-128 و 4-128 و 5-128 و 6-128 و 7-128 و 8-128 و 14-128)

11- جمهورية توغو طرف في الصكوك الدولية الأساسية التسعة (9) للأمم المتحدة المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

جيم - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني

1- الإطار المعياري

التطور الدستوري (10-130)

12- نص القانون رقم 003-2019 المؤرخ 15 أيار/مايو 2019 المعدل لدستور 14 تشرين الأول/أكتوبر 1992، في جملة أمور، على إضفاء الطابع الدستوري على إلغاء عقوبتي الإعدام والسجن المؤبد؛

وتعديل فترة ولاية النواب وأعضاء مجلس الشيوخ وتحديثها؛ وتجديد شرعية رؤساء ومكاتب الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بشكل دوري؛ وتمديد مدة الدورات البرلمانية؛ وتحديد فترة ولاية رئيس الجمهورية؛ وانتخاب رئيس الجمهورية بالتصويت الفردي للأغلبية في جولتين؛ وتحسين مركز رؤساء الجمهورية السابقين؛ وإعادة تشكيل ولاية أعضاء المحكمة الدستورية وتحديد فترتها؛ وتأكيد مبدأ مواجهة الشهود واستجوابهم أمام المحكمة الدستورية؛ وتنظيم عمل محكمة تدقيق الحسابات وإنشاء فروع إقليمية لها؛ وتوضيح مسؤوليات رئيس الجمهورية كضامن لاستقلالية القضاء؛ وتنظيم تركيبة المجلس الأعلى للقضاء واختصاصاته وطريقة عمله؛ واختصاصات محكمة العدل العليا فيما يتعلق برؤساء الجمهورية السابقين وأعضاء الحكومة، وتوسيع قائمة السلطات الملزمة بالتصريح بالتملكات والأصول لدى وسيط الجمهورية.

الإصلاحات التشريعية (128-87 و 128-36)

- القانون رقم 021-2021 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021 المعدل للقانون الذي يحدد شروط ممارسة حرية التجمع والتظاهر السلمي؛
- القانون رقم 020-2021 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021 المعدل للقانون رقم 207-011 المؤرخ 13 آذار/مارس 2007 بشأن اللامركزية والحريات المحلية؛
- القانون رقم 019-2021 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021 المعدل للقانون رقم 002-2012 المؤرخ 29 أيار/مايو 2021 بشأن قانون الانتخابات؛
- القانون الأساسي رقم 015-2021 المؤرخ 3 آب/أغسطس 2021 المعدل للقانون الأساسي رقم 006-2018 المؤرخ 20 حزيران/يونيه 2018 بشأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- القانون رقم 012-2021 المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2021 بشأن قانون العمل؛
- القانون الأساسي رقم 003-2020 المؤرخ 24 كانون الثاني/يناير 2020 والمعدل بالقانون رقم 013-2021 المؤرخ 1 حزيران/يونيه 2021 والذي يحدد شروط تصريح الشخصيات البارزة وكبار المسؤولين وغيرهم من الموظفين الحكوميين بتملكاتهم وأصولهم؛
- القانون رقم 007-2021 المؤرخ 21 نيسان/أبريل 2021 بشأن قانون الإجراءات المدنية؛
- القانون رقم 005-2021 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2021 بشأن السجل الجنائي الوطني الآلي؛
- القانون الأساسي رقم 006-2021 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2021 الذي يحدد تشكيلة وسيط الجمهورية وتنظيمه وطريقة عمله؛
- القانون رقم 007-2020 المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2020 بشأن التغذية المدرسية؛
- القانون رقم 006-2020 المؤرخ 10 حزيران/يونيه 2020 بشأن الاستخدام الآمن والمأمون والسلمي للطاقة النووية؛
- القانون رقم 001-2020 المؤرخ 7 كانون الثاني/يناير 2020 بشأن قانون الصحافة والاتصال؛
- القانون رقم 002-2020 المؤرخ 7 كانون الثاني/يناير 2020 المعدل للقانون رقم 028-2018 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن إنشاء المحاكم التجارية؛

- القانون الأساسي رقم 2019-023 المؤرخ 26 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن المحكمة الدستورية؛
- القانون رقم 2019-015 المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن التنظيم القضائي؛
- القانون رقم 2019-016 المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن النظام القانوني المطبق على الاتصالات السمعية والبصرية؛
- القانون رقم 2019-014 المؤرخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن حماية البيانات الشخصية؛
- القانون رقم 2019-009 المؤرخ 12 آب/أغسطس 2019 بشأن الأمن الداخلي؛
- القانون رقم 2019-010 المؤرخ 12 آب/أغسطس 2019 المعدل للقانون رقم 2011-010 المؤرخ 16 أيار/مايو 2011 الذي يحدد شروط ممارسة حرية التجمع السلمي وتنظيم المظاهرات السلمية؛
- القانون رقم 2019-006 المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2019 المعدل للقانون رقم 2007-011 المؤرخ 13 آذار/مارس 2007 بشأن اللامركزية والحريات المحلية، المعدل بالقانون رقم 2018-003 المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2018؛
- القانون رقم 2019-005 المؤرخ 17 حزيران/يونيه 2019 بشأن قانون الاستثمار؛
- القانون الأساسي رقم 2018-029 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2018 المعدل للقانون الأساسي رقم 2004-021 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2004 بشأن الهيئة العليا للقطاع السمعي البصري والاتصالات؛
- القانون رقم 2018-026 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الإلكترونية؛
- القانون رقم 2018-024 المؤرخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بشأن قانون الضرائب؛
- القانون رقم 2018-010 المؤرخ 8 آب/أغسطس 2018 بشأن تعزيز إنتاج الكهرباء اعتماداً على مصادر الطاقة المتجددة في توغو؛
- القانون رقم 2018-005 المؤرخ 14 حزيران/يونيه 2018 بشأن القانون العقاري وأراضي الدولة؛
- القانون الموحد رقم 2018-004 المؤرخ 4 أيار/مايو 2018 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

النصوص التنظيمية

- المرسوم رقم 2021-032/PR المؤرخ 24 آذار/مارس 2021 بشأن تحويل مدرسة الشرطة الوطنية إلى مدرسة عليا لقوات الأمن وتحديد اختصاصاتها وتنظيمها وطريقة عملها؛
- المرسوم رقم 2021-044/PR المؤرخ 29 نيسان/أبريل 2021 بشأن تحديد شروط تطبيق قانون السجلات الجنائية؛

- المرسوم رقم 038-2021-PR/ المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2021 بشأن تنظيم وسيط الجمهورية وطريقة عمله؛
- المرسوم رقم 111-2020-PR/ المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن تنظيم هيئة حماية البيانات الشخصية وسير عملها؛
- المرسوم رقم 125-2019-PR/ المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2019 بشأن اختصاصات المفتشية العامة للدولة وتنظيمها وطريقة عملها؛
- المرسوم رقم 076-2019-PR/ المؤرخ 15 أيار/مايو 2019 بشأن تنظيم وسير عمل اللجنة المشتركة بين الوزارات لمنع التطرف العنيف ومكافحته؛
- المرسوم رقم 026-2019-PR/ المؤرخ 20 شباط/فبراير 2019 بشأن تنظيم المفتشية العامة للمالية وسير عملها؛
- المرسوم رقم 097-2019-PR/ المؤرخ 8 تموز/يوليه 2019 بشأن مدونة قواعد السلوك والأخلاقيات المتعلقة بالصفقات العمومية؛
- المرسوم رقم 128-2018-PR/ المؤرخ 3 آب/أغسطس 2018 بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لتنسيق أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد صلاحياتها وتركيبها وسير عملها؛
- المرسوم رقم 034-2018-PR/ المؤرخ 27 شباط/فبراير 2018 بشأن إنشاء دور العدالة؛
- المرسوم رقم 130-2018-PR/ المؤرخ 28 آب/أغسطس 2018 بشأن المركز الخاص لموظفي التعليم.

2- الإطار المؤسسي (128-95)

- 13- أسهم التقدم المحرز في مجال الحكم الديمقراطي في إنشاء المؤسسات الدستورية وتعزيزها:
- استكمال عملية تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي بدأت عام 2019؛
 - تجديد الجمعية الوطنية (2018)، والمحكمة الدستورية (2019)، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (2019)؛
 - انتخاب رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية (2019)؛
 - إعادة انتخاب رئيس الجمهورية (2020)؛
 - تعزيز استقلالية جميع المؤسسات بموجب القانون رقم 003-2019 المؤرخ 15 أيار/مايو 2019 المعدّل لدستور عام 1992.
- 14- ورُقبت أمانة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان مجدداً إلى وزارة منذ عام 2019، وأُنيطت بها مهمة الإشراف على العلاقات مع مؤسسات الجمهورية والتدريب على المواطنة.

3- الاستراتيجيات والنهج القائمة على حقوق الإنسان (128-30 و 128-31 و 128-32 و 128-34 و 128-35 و 128-99 و 128-104)

15- تعتمد توغو سياسة عامة في مجال حقوق الإنسان وتوطيد الديمقراطية تمثل الإطار المرجعي للحكومة في مجال حقوق الإنسان، والذي يشكل البرنامج 2 "تعزيز تدابير أعمال حقوق الإنسان وحمايتها في توغو" أحد توجهاته الاستراتيجية.

16- وهذا البرنامج مضمّن في المحور الاستراتيجي الثالث للبرنامج الوطني للتنمية للفترة 2018-2022 المعنون "توطيد التنمية الاجتماعية وتعزيز آليات الإماج".

دال- التدابير السياسية

1- التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (128-1 و 128-2 و 128-3 و 128-4 و 128-5 و 128-6 و 128-7 و 128-8 و 128-9 و 128-10 و 128-11 و 128-12 و 128-13 و 128-14 و 128-15 و 128-16 و 129-1 و 129-2 و 129-3 و 129-4)

17- صدقت جمهورية توغو على الصكوك التالية:

- الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام 1954 (2021)؛
- اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961 (2021)؛
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (2020)؛
- بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا (2021)؛
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية (اتفاقية مالابو).

2- مواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك المصدق عليها (128-18 و 128-22 و 129-5 و 129-6 و 129-11)

18- شرعت توغو في عملية إصلاحات تشريعية لتحسين إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مثلما ذكر آنفاً (الإطاران المعياري والمؤسسي).

3- تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (129-7 و 129-8 و 129-9 و 129-10)

19- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسة دستورية مستقلة (المادة 153 من الدستور) تعنى بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهي لا تخضع إلا لسلطة الدستور والقانون (المادة 152 من الدستور).

20- واللجنة ينظم عملها القانون الأساسي رقم 015-2021 المؤرخ 3 آب/أغسطس 2021 والمعدّل للقانون الأساسي رقم 006-2018 المؤرخ 20 حزيران/يونيه 2018. وتتص المادة 7 من هذا القانون على أن الترشيحات تكون حرة وفردية.

21- ويعزز هذا القانون استقلالية اللجنة، مما يسمح لها بالاحتفاظ بمركزها ضمن الفئة "ألف" وفقاً لمبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

-4 بناء قدرات الموظفين القضائيين (128-94)

- 22- في عام 2017، استفاد 167 قاضياً من تدريب في مجال مكافحة التعذيب:
- في عامي 2017 و2018، استفاد 95 موظفاً من موظفي السجون من دورتين تدريبيتين مستمرتين في مجال احترام حقوق الإنسان في السجون.
 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وأذار/مارس 2021، عُقدت دورتان تدريبيتان جديدتان بمشاركة مع ائتلاف جمعيات مناهضة الإفلات من العقاب في توغو من أجل تمكين موظفي إدارة السجون من الوسائل اللازمة لتحسين احترام حقوق السجناء.
 - نُظمت دورتان تدريبيتان لبناء قدرات قوات الدفاع والأمن في مجال منع العنف أثناء إنفاذ القانون.
 - نُظمت دورات تدريبية مختلفة لبناء قدرات كتبة المحاكم وأمناء النيابة وضباط الشرطة القضائية.
- 23- وقد تعززت الموارد البشرية والمادية تدريجياً منذ إنشاء مركز التدريب على المهن القضائية، الذي ارتفعت ميزانيته من 202 255 550 فرنكاً من فرنكات الجماعة الأفريقية في عام 2017 إلى 241 172 297 فرنكاً من فرنكات الجماعة الأفريقية في عام 2020 بفضل الإعانات المقدمة من الدولة والشركاء.

-5 تعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان

- 24- توغو عضو في مجلس حقوق الإنسان منذ عام 2016، وترد بانتظام على الاستبيانات التي يرسلها المكلفون بولايات لإعداد تقاريرهم.

-6 التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان (128-23 و128-24 و128-36 و128-68 و128-113 و128-116 و128-124)

- 25- أدمجت مادة حقوق الإنسان في برامج التدريب الجديدة الخاصة بالتربية المدنية والأخلاقية في مستويات التعليم الابتدائي والثانوي والتقني والتدريب المهني.
- 26- وأدرجت مادة حقوق الإنسان، التي كانت تُدرّس أصلاً في كليات الحقوق والعلوم السياسية، في مناهج كليات أخرى.
- 27- وتشكل حقوق الإنسان جزءاً من التدريب الأولي والمستمر لقوات الدفاع والأمن. وقد قامت الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان بتدريب مدرّبين (مدرّسين) في مجال حقوق الإنسان في عام 2019 ومفتشين في مجال تدريس التربية المدنية والأخلاقية في عام 2018. وفي إطار مشروع "بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات"، نظمت الرابطة التوغولية لحقوق الإنسان، في عامي 2018-2019، خمس (5) حلقات عمل لتدريب المدافعين عن حقوق الإنسان وتوعيتهم وتثقيفهم بالأدوار الموكلة إليهم.
- 28- وفي عام 2017، قام الاتحاد الدولي للعمل المسيحي من أجل إلغاء التعذيب بتدريب المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال منع التعذيب.

29- وفي عام 2018، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة البحرية جولة للتوعية بحقوق الطفل في المدارس واجتماعاً لتبادل الآراء بشأن ممارسة حرية التجمع والتظاهر العام لفائدة منظمات المجتمع المدني والنقابات ولجان تنمية القرى ولجان تنمية الأحياء.

30- وفي الفترة ما بين عامي 2017 و2019، قام مركز التوثيق والتدريب في مجال حقوق الإنسان بتدريب 180 شخصاً من المدافعين عن حقوق الإنسان و17 صحفياً في إطار مشروع "إضفاء الطابع المهني على نشاط المدافعين عن حقوق الإنسان".

7- المساواة وعدم التمييز (128-50 و 128-52)

(أ) التدابير المتخذة لضمان المساواة بين الجنسين (128-20 و 128-38 و 128-40 و 128-44 و 128-47 و 128-51 و 128-81 و 129-16 و 130-3)

31- تشكل السياسة الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين وخطة عملها لعام 2011، التي جرى تحديثها في تموز/يوليه 2019 ووضعت لها استراتيجية تنفيذية، الإطار المرجعي لجميع الإجراءات الرامية إلى النهوض بالمرأة في توغو.

32- وتكفل المادتان 2 و11 من الدستور المساواة بين الجنسين. وتنفذ الحكومة العديد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وذلك بالتعاون مع العديد من الشركاء:

- تنفيذ مشروع تدريب وإنشاء نوادي للتنشيط بين الأقران في مجالات القيادة السياسية والسلام والتنمية، وهو المشروع الذي مكن من تدريب 591 امرأة منذ عام 2016؛
- وضع وتنفيذ برنامج وطني للقيادة السياسية للمرأة وبرنامج وطني للقيادة المهنية للمرأة بهدف تعزيز فرص وصول النساء العاملات في القطاعين العام والخاص إلى المناصب القيادية وبالتالي تحسين أداء المؤسسات.
- النهوض بالمرأة في مؤسسات الجمهورية والإدارات العامة وغيرها.

(ب) مكافحة الممارسات الثقافية الضارة (128-56 و 128-59 و 128-60 و 128-79 و 129-14 و 129-17)

33- تتوفر توغو على إطار قانوني (الدستور وقانون الإجراءات الجنائية الجديد ومدونة الأحوال الشخصية والأسرة وقانون الطفل) يحمي من الممارسات الثقافية الضارة (زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأرملة من شقيق زوجها، وزواج الأرملة من شقيقة زوجته، إلخ).

8- حق الفرد في الحياة والأمان على شخصه

(أ) الاتجار بالأشخاص (128-20 و 128-58 و 128-61 و 129-20 و 130-2 و 130-6)

34- يُعرّف قانون الإجراءات الجنائية الجديد، في مواده من 317 إلى 334، الاتجار بالأشخاص ويعاقب عليه بموجب البروتوكول الإضافي المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الخاص بمنع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال.

35- واعتمد المرسوم رقم PR/104-2021 بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في توغو وتحديد اختصاصاتها وتنظيمها وطريقة عملها في 29 أيلول/سبتمبر 2021.

(ب) التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (128-21 و 128-67 و 128-69 و 128-71 و 129-19)

36- يعرّف قانون الإجراءات الجنائية الجديد (المادة 191) التعذيب ويعاقب عليه باعتباره جريمة لا تسقط بالتقادم وفقاً للمادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب.

37- وينص المشروع الأولي لقانون الإجراءات الجنائية على أنه يحق لكل متهم أن يستعين بمحاميه في جميع مراحل الإجراءات وأن يفحصه طبيب من اختياره وأن يتواصل مع أحد أقاربه وفقاً للمادة 16 من الدستور.

38- وعُهد بآلية منع التعذيب إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تتضمن استراتيجيتها للفترة 2021-2025، المعتمدة في حزيران/يونيه 2021، خطة عمل وطنية لمنع التعذيب.

9- احترام حقوق الإنسان في إدارة القضاء وإدارة السجون

(أ) إصلاح إدارة القضاء (128-77 و 128-82 و 128-83 و 128-88 و 128-89 و 128-90 و 128-91 و 128-92 و 128-93 و 128-96)

39- في إطار الإصلاح القضائي، اعتمدت عدة تدابير تشريعية وتنظيمية (انظر الإطار المعياري).

40- وفيما يتعلق باستقلالية العدالة ومنع تسييسها، كرس الدستور مبدأ استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية (المادة 113). ويُعيّن القضاة عن طريق الاختبارات التنافسية، ويتولى المجلس الأعلى للقضاء، الذي يشكل القضاة 75 في المائة من أعضائه، إدارة حياتهم المهنية والمسائل التأديبية المتعلقة بهم. وثمة عدة أحكام تحمي استقلالية قضاة المحاكم، إذ يتعين عليهم أن يصدرُوا أحكامهم وفقاً للقانون وبما يمليه عليهم ضميرهم. كما أنهم يستفيدون من مبدأ عدم جواز عزلهم.

41- ويتولى المجلس التأديبي التابع للمجلس الأعلى للقضاء محاسبة القضاة على الفساد وغيره من السلوكيات المشينة. وخلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2021، صدر 18 حكماً عقابياً على القضاة، تراوحت بين الإنذار والشطب.

42- وسعيًا إلى إرساء أسس عدالة محلية فعالة ومجانية، أنشأ رئيس الدولة أربعة عشر داراً للعدالة تشكل إطاراً للمصالحة والوساطة باعتبارهما أسلوبين بديلين لتسوية المنازعات. ويتواصل إنشاء المزيد من دور العدالة في جميع أنحاء البلاد.

43- ووفقاً للنصوص الجاري بها العمل (المادة 1 من القانون المتعلق بالنظام الأساسي العام للأفراد العسكريين والمادة 47 من النظام الأساسي الخاص للشرطة الوطنية)، فإن قوات الدفاع والأمن هي قوات جمهورية غير سياسية.

44- وفي إطار مكافحة الفساد، وُضع رقم هاتف مجاني (1014) تحت تصرف السكان للإبلاغ عن أي تجاوزات محتملة لعناصر قوات الدفاع والأمن. وخلال الفترة من 2016 إلى 2021، قُدِّم 33 من أفراد قوات الدفاع إلى العدالة لارتكابهم جرائم مختلفة. ويعقد وزير الأمن والحماية المدنية، كل سنة، مؤتمراً صحفياً يعلن خلاله عن الإجراءات التأديبية المتخذة بحق عناصر قوات الأمن المتهمين بارتكاب تجاوزات مختلفة.

(ب) إصلاح إدارة السجون (77-128)

- 45- يوجد في توغو الآن 13 سجنًا ومركزًا واحدًا لقضاء الأحداث، تم بناؤه في لومي بدعم من الاتحاد الأوروبي واليونيسف. ويراعى الفصل بين السجناء البالغين والأحداث وبين النساء والرجال في السجون.
- 46- ويُسمح للأقارب والأصدقاء والمدافعين عن حقوق الإنسان بزيارة السجناء، وفقاً للأنظمة السارية.
- 47- ويُسمح للسجناء بالاتصال بالعالم الخارجي عن طريق أكشاك الهاتف الموجودة في كافة السجون. وتحيل إدارة السجن، بشكل منتظم، جميع المراسلات الخاصة بالسجناء إلى القضاة المسؤولين عن ملفاتهم. كما أنشئت نواب قانونية في جميع السجون لمساعدة السجناء في إعداد الطلبات التي يتقدمون بها.
- 48- وفي حزيران/يونيه 2021، بلغ المعدل الوطني لإشغال السجون 171 في المائة، تمثل حالات الحبس الاحتياطي 58,79 في المائة منها، مقارنة بنحو 70 في المائة في عام 2007.
- 49- ولمواجهة اكتظاظ السجون وتقليل المخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد-19، استنفاد أكثر من 1 048 معتقلاً من العفو الرئاسي. كما مكّنت إجراءات أخرى، مثل تنظيم جلسات استماع استثنائية، من الإفراج عن أكثر من 360 معتقلاً بين عامي 2017 و2018، مما خفّض معدل الحبس الاحتياطي.
- 50- وفيما يتعلق بالغذاء والرعاية الصحية، تجدر الإشارة إلى أنه منذ ظهور جائحة كوفيد-19، ارتفع عدد الوجبات المقدمة وتحسنت نوعيتها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مستشفى سجنى للحد من مخاطر انتقال العدوى للسجناء.
- 51- وفي إطار تسهيل إعادة الاندماج الاجتماعي، أقيمت في بعض السجون ورش للتدريب المهني (الخيطة، تصفيف الشعر، صناعة السلال، النحت، صناعة الأحذية، النجارة، إلخ). وفي عام 2019، وبفضل الشراكة مع غرفة الصناعة التقليدية في لومي، نجح 23 نزيلًا في اجتياز اختبار نهاية التدريب المهني.
- 52- ووفقاً للقواعد الدنيا الخاصة بمعاملة السجناء، يستفيد موظفو السجون من دورات تدريبية منتظمة بشأن حقوق السجناء وصحتهم وتغذيتهم ورفاههم.

10- الحقوق المدنية والسياسية

(أ) حرية التعبير والرأي (77-128 و 98-129 و 22-129 و 23-129 و 25-129)

- 53- يكفل القانون رقم 001-2020 المؤرخ 7 كانون الثاني/يناير 2020 بشأن مدونة الصحافة والاتصال ممارسة حرية التعبير. وتعترف المادة 10 من هذا القانون لكل شخص بالحق في الحصول على المعلومات، وتحظر المادتان 11 و24 منع أي إعلامي من الوصول إلى مصادر المعلومات أو حظر وصوله إليها. والهيئة العليا للاتصالات السمعية والبصرية، وهي مؤسسة دستورية مستقلة، مكلفة بضمان حرية الصحافة وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيري وحمايتها.
- 54- ويوفر الإطار القانوني للهيئة العليا للاتصالات السمعية والبصرية الذي تم تجديده في عام 2018، وقانون الصحافة والاتصال في صيغته المنقحة، والقانون المتعلق بالأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الإلكترونية حماية الصحفيين في شبكة الإنترنت وكافة مرئادي المواقع الإلكترونية من عمليات المراقبة غير القانونية والعشوائية وقرصنة البيانات الشخصية.
- 55- وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مرصد مشترك للمظاهرات العامة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ويتكون من مسؤولين من الأمن واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمي المظاهرات.

56- وتتمثل مهمة هذه الآلية المستقلة في التشاور والمراقبة والوقاية والإنذار المبكر والمراقبة أثناء المظاهرات العامة. ويكفل المرصد أيضاً حماية رجال الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يقعون ضحية الاعتداءات والتهديدات والترهيب والمضايقات والعنف، ويسهل عملهم.

57- وقد نُظمت عدة دورات تدريبية، بدعم من الشركاء، بهدف إضفاء الطابع المهني على العمل الصحفي.

(ب) حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان (128-85)

58- يسند القانون الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى هذه المؤسسة مهمة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان (مادة جديدة رقم 4). ويجري حالياً اعتماد قانون بشأن الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم.

(ج) الحرية الديمقراطية (128-97 و 129-24)

59- تتوفر في توغو بيئة قانونية مواتية للتمتع بالحرية العامة.

60- ويتم تأطير المظاهرات السلمية وفقاً للقانون والمعايير الدولية لحفظ النظام العام واستعادته.

61- واعتمد في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021 قانون معدّل للقانون الذي يحدد شروط ممارسة حرية التجمع والتظاهر السلمي العام، والذي كان قد عدّل في عام 2019، وذلك بغية تفعيل الأحكام الدستورية التي تكفل حرية التجمع والتعبير تفعيلاً كاملاً، مع الأخذ في الاعتبار مخرجات المشاورات الوطنية بين الفاعلين السياسيين وبواعث القلق التي جرى التعبير عنها في إطار آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ومن قبل مختلف الشركاء الآخرين بشأن التغييرات التي أدخلت على القانون المذكور في عام 2019.

62- وعلاوة على ذلك، يجدر التأكيد على أن حكومة توغو قد كفلت التمتع بالحقوق والحرية الأساسية على الرغم من القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وبالتالي، فإن القيود المرتبطة على وجه الخصوص بحرية التنقل والتجمع ظلت محددة جغرافياً ومتناسبة، وتمثلت في فرض الإغلاق وحظر التجوال في أوقات محدودة فقط في المناطق التي كانت فيها معدلات الإصابة مرتفعة بشكل دوري. وقد نُفذت هذه التدابير وفق نهجٍ قوامه التشاور الدائم مع جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم.

(د) مكافحة الفساد (128-96)

63- يؤدي تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي (انظر الإطار المعياري) إلى تعزيز منع الفساد ومكافحته، فضلاً عن ترسيخ الحوكمة الرشيدة.

64- ووضعت الهيئة العليا لمنع ومكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة رقماً هاتفياً مجاناً (8277) يتيح لأي شخص الإبلاغ عن أعمال الفساد. ويجري إعداد استراتيجية وطنية لمنع ومكافحة الفساد والجرائم المماثلة.

65- وعززت الحكومة دور ديوان المحاسبة والمفتشية العامة للدولة والمفتشية العامة للمالية وأناطت بها مهمة عامة ودائمة تتمثل في ممارسة الرقابة الإدارية وتدقيق الحسابات وإجراء عمليات التحقيق والتقييم وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

(هـ) تسجيل المواليد ووقائع الأحوال المدنية وخدماتها (128-25 و 128-26 و 128-27 و 128-28 و 129-12)

و(129-13)

66- تتوفر توغو على 1 139 مركزاً للأحوال المدنية يعمل بها 1 408 موظفين. وتوجد الغالبية العظمى من هذه المراكز في البلدات والقرى وكذلك في المراكز الصحية بغية تقريب خدمات الأحوال

المدنية من السكان. ولتمكين كل توغولي من شهادة ميلاد، أنشأت الحكومة لجنة فنية معنية بالأحوال المدنية بموجب المرسوم رقم 2018-132/PR المؤرخ 28 آب/أغسطس 2018، وأناطت بها مهمة إصلاح الأحوال المدنية.

67- ولتفعيل عملية استخراج وثائق الأحوال المدنية وتعميم مجانياتها، أصدرت الحكومة تعليماتها، خلال اجتماع مجلس الوزراء المعقود في 15 أيلول/سبتمبر 2021، إلى الوزير المسؤول عن الإدارة الإقليمية بمواصلة عمليات التقييم من أجل اقتراح آلية التنفيذ والإجراءات العملية ذات الصلة.

68- وتقوم الدولة وشركاؤها بحملات منتظمة للتوعية بأهمية تسجيل المواليد.

هاء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحق في الصحة (109-128 و 110-128 و 111-128 و 112-128 و 117-128)

69- لتحسين صحة السكان، اعتمدت توغو خطة وطنية للتنمية الصحية للفترة 2017-2022، تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ضمان التغطية الصحية الشاملة. وتضم هذه الخطة 5 محاور استراتيجية تهدف إلى مكافحة الأمراض وتسريع الحد من وفيات الأمهات والمواليد والأطفال والنساء.

70- وتشمل الإجراءات المنفذة لتحسين صحة الأمهات والأطفال، توفير الرعاية المتكاملة للأمهات وحديثي الولادة على مستوى المجتمع المحلي، والوقاية من سوء التغذية لدى الأطفال، وتعزيز الرعاية التوليدية الطارئة لحديثي الولادة، وتعزيز أنشطة تنظيم الأسرة، والوقاية من الملاريا الحادة لدى النساء الحوامل والأطفال وتوفير العلاج منها مجاناً، وتوفير الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية واللقاحات والناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات للنساء والأطفال مجاناً، ونشر العيادات المتنقلة منذ عام 2018 في المناطق المحرومة من الخدمات.

71- وانخفض معدل الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال في توغو من 39 في المائة في عام 2010 إلى 27 في المائة من المواليد الأحياء في عام 2014 (الدراسة الاستقصائية عن السكان والصحة لعام 2014)، وذلك بفضل تنفيذ العديد من الخطط والبرامج، بما في ذلك:

- مشروع تعزيز نظام الصحة الإنجابية والحقوق الجنسية، بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي؛

- مشروع تحسين صحة الأم والوليد، بتمويل من موسكوكا؛

72- ويفضل هذه الجهود، تراجع معدل وفيات الأمهات والمواليد الناجمة عن أسباب مباشرة تتعلق بالتوليد في مؤسسات الرعاية الصحية، إذ انخفض من 1,74 في المائة في عام 2019 إلى 1,30 في المائة في عام 2020، علماً أن المعدل المستهدف في الخطة الوطنية للتنمية الصحية هو 1,72 في المائة. (تقرير الأداء - وزارة الصحة والنظافة الصحية العامة والرعاية الشاملة لعام 2020).

73- وعلاوة على ذلك، أطلقت الحكومة للتو البرامج والمشاريع التالية:

- برنامج دعم الحوامل والمواليد (WEZOU) في عام 2021.

- مشروع الخدمات الصحية الأساسية الجيدة من أجل تغطية صحية شاملة (2021-2026).

74- وتبلغ الميزانية المخصصة لوزارة الصحة لتنفيذ الأنشطة في عام 2020 ما قيمته 124,235 مليار فرنك من فرنكات الجماعة الأفريقية (9,51 في المائة من الميزانية العامة للدولة) مقابل 83,691 مليار فرنك

من فرنكات الجماعة الأفريقية في عام 2019 (6,78 في المائة من الميزانية العامة للدولة)، أي بزيادة قدرها 40,55 مليار فرنك من فرنكات الجماعة الأفريقية (48,45 في المائة) مقارنة بعام 2019.

75- وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت وزارة الصحة خططاً لتنمية الموارد البشرية العاملة في قطاع الصحة للفترة (2016-2020) وخططاً للتدريب (2019-2022). وخلال الفترة قيد الاستعراض، أنشئت كذلك ثمانى مدارس تدريب إضافية.

76- وفي سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، انصبت الجهود بشكل خاص على الإجراءات التالية:

- توفير الرعاية الشاملة والمجانبة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)؛
- تعزيز الحماية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل؛
- تفويض العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات القهقرية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية إلى مقدمي الخدمات (القابلات والممرضات) في المراكز التي توفر خدمات منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.
- الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق التوعية وتقديم المشورة وإجراء الفحص الطبي للنساء في سن الإنجاب والحوامل وشركائهن وأطفالهن؛
- تنفيذ الخطة المتعلقة بتسريع رعاية الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

77- وقد مكّنت هذه الإنجازات من خفض متوسط معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى الفئة العمرية من 15 إلى 49 عاماً من 2,50 في المائة في عام 2014 (الدراسة الاستقصائية الثالثة عن السكان والصحة) إلى 2,0 في المائة في عام 2020 (Spectrum، 2020).

78- وواصلت توغو في عام 2020 المعركة التي بدأتها منذ عقود ضد الملاريا، وذلك من خلال إجراءات عديدة شملت جميع أنحاء البلد:

- الوقاية عن طريق مكافحة ناقلات الأمراض باستخدام الناموسيات المشبعة بمبيد للحشرات ذي مفعول طويل الأجل، والمعالجة الوقائية المتقطعة للنساء الحوامل، والوقاية الكيميائية من الملاريا الموسمية للأطفال دون سن الخامسة؛
- توفير الرعاية للمصابين بالملاريا، بما في ذلك تشخيص الحالات وعلاجها وفقاً للمبادئ التوجيهية الوطنية على المستوى المجتمعي الاستشفائي.
- رصد مقاومة العقاقير واليقظة الدوائية ومراقبة جودة المدخلات المضادة للملاريا.

79- وفيما يتعلق بالأمراض غير السارية، فقد مكنت الخطة الاستراتيجية المتكاملة (2018-2022) من تحسين المؤشرين الرئيسيين التاليين:

- النسبة المئوية للأشخاص المعاقين الذين يستفيدون من إعادة التأهيل البدني، والتي انتقلت من 2 في المائة في عام 2017 إلى 70,61 في المائة في عام 2020؛
- النسبة المئوية لهياكل الصحة الأولية التي تقدم الحزمة الأساسية من التدخلات الوقائية في إطار الإدارة المتكاملة للأمراض غير السارية، والتي ارتفعت من 10,29 في المائة إلى 36,01 في المائة خلال نفس الفترة. (تقارير الأداء السنوية - وزارة الصحة والنظافة الصحية العامة والرعاية الشاملة 2017-2020)

80- وفي قطاع المستحضرات الصيدلانية، يجري تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستعادة المثلى من سلسلة توريد المنتجات الصحية في توغو 2019-2022.

81- كما يجري تعزيز البيولوجيا الطبية منذ عام 2018 من خلال تفعيل التدريجي لنظام إدارة الجودة وتعزيز قدرات المختبرات في مجال التشخيص.

82- وتم تفعيل خدمات التطعيم والرعاية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، مع توفير التشخيص والعلاج مجاناً.

2- الحق في التعليم (114-128 و 115-128 و 117-128 و 118-128 و 119-128 و 120-128 و 121-128 و 122-128 و 123-128 و 125-128 و 126-128 و 127-128 و 134-128)

تخفيض معدلات التسرب من التعليم الابتدائي

83- اتخذت الدولة وشركاؤها إجراءات هامة مكنت من زيادة فرص الحصول على التعليم وتحسين نوعية التدريس والتدريب⁽¹⁾ وتعزيز مؤشرات أداء النظام التعليمي.

84- وتتصدر توغو قائمة بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من حيث نسبة الفتيات الملتحقات بالمدرسة، والتي تبلغ 121,5 في المائة. أما معدلات الحضور (الرسوب والانتهاج) لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي وتخفيض معدلات التسرب فهي كالآتي:

- الحصول على التعليم: 63,8 في المائة من 2019 إلى 2020؛
 - الانتهاء: 87 في المائة (الابتدائي) و 51,7 في المائة (الإعدادي) من 2019 إلى 2020؛
 - الالتحاق بالمدارس: 37,2 في المائة في 2017 و 43,7 في المائة من 2019 إلى 2020 (التعليم ما قبل الابتدائي) و 94,3 في المائة من 2019 إلى 2020 (ابتدائي).
- المصادر: الحولية الوطنية للإحصاءات المدرسية، الحولية الإحصائية للتعليم التقني والتدريب والمهني 2020.

85- ولهذه الغاية، اتُخذت الإجراءات التالية:

- التثقيف الإذاعي؛
- مراجعة المناهج الخاصة بمرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية؛
- توزيع حقائب مدرسية؛
- إلغاء الرسوم الدراسية الخاصة بمرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية؛
- تحمل الدولة لما قيمته ملياران من رسوم التسجيل عن 484 755 مرشحاً لمختلف الاختبارات المدرسية والمهنية؛
- مواصلة برامج المقاصف المدرسية⁽²⁾ لفائدة 97 000 متعلم، لا سيما في أفقر المقاطعات في جميع أنحاء البلد. وخلال الفترة من 2018 إلى 2020، أنفق 5 270 196 فرنكا من فرنكات الجماعة الأفريقية على هذه البرامج (تقرير الوكالة الوطنية لدعم التنمية على المستوى الشعبي 2020)؛

- تحمل تكاليف برنامج التأمين الصحي "School assur" لفائدة 2 546 131 طالب وطالبة إلى غاية عام 2020؛
- خفض الرسوم المدرسية إلى النصف لفائدة الفتيات؛
- توزيع المستلزمات المدرسية والرسوم المدرسية على الطلاب الأيتام والأسر المعوزة من قبل وكالة التضامن الوطني في 39 محافظة و5 مقاطعات في لومي لفائدة 6 000 طالب، من ضمنهم 3 000 فتاة؛
- إقرار مجانية الرسوم الدراسية لطلاب المدارس الإعدادية والثانوية الحكومية.

جودة التعليم والتدريب

86- تم توظيف 8 121 معلماً في مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والتقني من عام 2016 إلى عام 2021:

- توظيف 300 طالب مفتش ومستشار تربوي في عام 2021؛
- إنشاء مجموعة مواضيعية تسمى "التعليم الشامل" بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على هذا النموذج وتعميمه؛
- وضع نظام للمدرسين المتقنين المتخصصين لتحسين الإشراف على التلاميذ ذوي الإعاقة في نظام التعليم الشامل في كافة المناطق تقريباً، وذلك بدعم من المنظمات غير الحكومية؛
- تقديم الدولة منحة سنوية للمدارس المتخصصة في البلد؛
- بناء وإعادة تأهيل 5 300 فصل دراسي بين عامي 2017 و2020، من ضمنها 300 فصل مجهز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تجهيز العديد من المؤسسات التعليمية بمختبرات حديثة ومكتبات وإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي في إطار برنامج الطوارئ للتنمية المجتمعية؛
- بناء 15 مدرسة إعدادية في المنطقة البحرية ومنطقة الهضاب وتجهيزها بالأثاث والمواد التعليمية، وتجهيز 30 مدرسة إعدادية بالآبار وإمدادات المياه في إطار مشروع دعم إصلاح المدارس الإعدادية الذي تموله الوكالة الفرنسية للتنمية؛
- تشييد 240 فصلاً دراسياً و160 دورة مياه و20 بئراً في 18 محافظة فقيرة، في إطار مشروع التعليم والتعزيز المؤسسي.

87- وتتواصل الجهود لتحسين نوعية تعليم الفتيات من خلال الإجراءات التالية:

- تحديث خطة قطاع التعليم من خلال إدماج قضايا النوع الاجتماعي فيها؛
- إنشاء مراكز تدريب مهني جديدة متاحة للجميع؛
- تنفيذ مشروع التميز الأكاديمي والرياضي للفتاة منذ عام 2017؛
- تنفيذ مشروع دعم النهوض بالفتيات في قطاع التدريب التقني والمهني المتخصص من خلال تقديم منح التميز؛

- النهوض بتعليم الفتيات من خلال حملات التواصل والتوعية، وتوزيع الزي الرسمي على جميع الفتيات المسجلات في المدارس الابتدائية، وتوزيع مجموعات أدوات النظافة الصحية أثناء فترة الطمث على جميع الفتيات (إجمالي 12 489) في الفصلين الرابع والخامس ابتدائي في 4 محافظات مختارة (أنبي وكبيلي ودانكبين وكينجال) حيث يقل معدل إنهاء المرحلة الابتدائية عن 40 في المائة (المعدل الوطني هو 72 في المائة)؛
- تم توظيف 49 متخصصاً في مجال التوعية المجتمعية للقيام بحملات توعية في 520 مدرسة على مدى 4 أشهر بهدف تثقيف الفتيات واستبقائهن في المدارس في المحافظات الأربع الأكثر حرماناً في بداية الدخول المدرسي لعامي 2017 و2018. وبلغ مجموع عدد المستفيدات 155 576 شخصاً في عام 2017-2018، و163 355 في عام 2018-2019.

88- وسجل معدل التحاق الفتيات بالمدرسة ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي 2015 و2018. ونسبة الفتيات في المرحلة الابتدائية مساوية تقريباً لنسبة الفتيان (4,125 في المائة للفتيات و2,128 في المائة للفتيات في عام 2017/2018).

المصادر: الحولية الوطنية للإحصاءات المدرسية، الحولية الإحصائية للتعليم التقني والتدريب المهني 2017-2018.

- 89- وأجريت في عام 2016 دراسة استطلاعية فُطرية بشأن العنف القائم على نوع الجنس في المدارس. ومكنت هذه الدراسة من اتخاذ تدابير لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس وغيره من أشكال العنف في المدارس.
- 90- وبالإضافة إلى ذلك، فإن المفتشين ملزمون، في إطار الاضطلاع بدورهم القيادي في الميدان، بالإبلاغ عن أي أعمال لوحظت والتشكيك في قواعد الأخلاق والسلوك المهني.
- 91- وخصّصت استثمارات كبيرة في الحماية القانونية للطفولة المبكرة ولصالح التعليم قبل المدرسي. وخلال الفترة 2018-2021، خصّصت الحكومة ما يقرب من 20 في المائة من الميزانية (باستثناء الديون) لقطاع التعليم، بما في ذلك 8 في المائة لمرحلة ما قبل المدرسة والابتدائي.
- 92- ويجري تنفيذ عدة إجراءات في مجالات التدريب التقني والمهني وتشغيل الشباب، بما في ذلك في القطاع الزراعي.

3- حماية حقوق العمال

93- يعزز القانون رقم 012-2021 المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2021 بشأن قانون العمل حماية العمال ومساواتهم في العمل ومحاربة التمييز ضد المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.

4- مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال (128-66)

94- ولمكافحة عمل الأطفال بشكل فعال، ولا سيما أسوأ أشكاله، تم إلغاء القرار رقم 1464/MTEFP/DGTLS المؤرخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، والذي يحدد الأعمال المحظورة على الأطفال. وصدر القرار الجديد رقم 1556/MFPTRAPS المؤرخ 22 أيار/مايو 2020، الذي يحدد الأعمال الخطرة المحظورة على الأطفال، ويأخذ في الاعتبار أشكال العمل الجديدة بما في ذلك غسل الدرجات النارية، وجمع الخردة المعدنية والبلاستيكية، واستخلاص المعادن من الأشياء عن طريق حرقها.

- 95- كما نُفّحت خطة العمل الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال 2020-2024.
- 96- ونُظّمت حملة للتعريف والتوعية بمخاطر الاتجار بالأطفال وعمل الأطفال وهُمّت نحو 10 000 شخص.
- 97- وتم تعزيز قدرات 128 مفتش عمل لتمكينهم من مراقبة مدى احترام التشريعات الخاصة بمكافحة عمل الأطفال على نحو أفضل.

5- مكافحة الفقر (100-128 و 103-128 و 108-128 و 129-26)

- 98- تشكل خطة التنمية الوطنية (2018-2022) الأداة الرئيسية في مكافحة الفقر، وتعتمد على المجتمعات المحلية والبلديات التي يتم فيها تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج الرامية إلى مكافحة الفقر.
- 99- وتشمل البرامج والمشاريع المذكورة ما يلي:
- الصندوق الوطني للتمويل الشامل، وتتمثل مهمته في وضع آليات مالية لدعم جهود الشمول المالي لصالح الفئات المعوزة. وخلال الفترة من عام 2017 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، استفاد من أنشطة الصندوق 282 867 شخصاً، من ضمنهم 132 370 امرأة (www.fnfi.tg)؛
 - صندوق دعم المبادرات الاقتصادية للشباب. وخلال الفترة من 2018 إلى 2020، قام هذا الصندوق بتمويل 7889 من رواد الأعمال الشباب، من ضمنهم 1 499 امرأة؛
 - مشروع دعم قابلية الشباب للتوظيف والإدماج في القطاعات الواعدة. وخلال الفترة من 2017 إلى 2020، قدم هذا المشروع الدعم لـ 88 منشأة صغيرة ومتوسطة الحجم بما في ذلك تمويل 52 منشأة، ودعم 1389 من فرادى رواد الأعمال الجدد بما في ذلك تمويل 771 منهم، وتمويل 2037 مجموعة، وتمويل 237 من مجموعات رواد الأعمال الجدد (تقرير مشروع دعم قابلية الشباب للتوظيف والإدماج في القطاعات الواعدة، 2020)؛
 - مشروع شبكات الأمان الاجتماعي والخدمات الأساسية، الذي يوفر لأشد المجتمعات المحلية فقراً في جميع أنحاء البلد الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، مثل التعليم الابتدائي، والرعاية الصحية، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية؛
 - البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي (2017-2026) الذي يركز على قضايا التغذية، والبيئة، والمرونة، والإدماج الاجتماعي، والحماية الاجتماعية؛
 - برنامج الأمن الغذائي، الذي تشرف عليه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وتنفذه المنظمة غير الحكومية "برنامج المساعدة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية" في كارا؛
 - آلية حوافز التمويل الزراعي على أساس تقاسم المخاطر في 2018، والتي مكنت في مرحلتها التجريبية من هيكلة ودعم وتمويل 120 000 جهة فاعلة؛
 - الإعلان عن شهر تشرين الأول/أكتوبر شهراً للاستهلاك المحلي؛
- 100- وفي إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من وطأة الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19 على الضعفاء، اتخذت الحكومة التدابير التالية:

- إطلاق برنامج التحويل النقدي الإلكتروني "توفيسي" (التضامن)، والذي تشكل النساء غالبية المستفيدين منه.
- تحمل تكاليف الشرائح الاجتماعية للماء والكهرباء وخفض تكاليف الربط بالشبكة.
- 101- وفيما يتعلق بالتنمية الشعبية، من عام 2017 إلى عام 2020، تم تعزيز القدرات التنظيمية والتشغيلية لـ 1 717 مجموعة، و 1 351 لجنة للتنمية الشعبية، و 1 017 حرفياً، كما تم بناء 277 هيكلاً أساسياً وإنشاء 77 منصة متعددة الوظائف.
- 102- ووضعت 219 خطة عمل بهدف بلورة وثيقة تخطيط محلية.
- 103- وبالإضافة إلى ذلك، تشكل خارطة طريق الحكومة³ للفترة 2020-2025 امتداداً لخطة التنمية الوطنية وتركز تركيزاً خاصاً على تعزيز الإدماج والوثام الاجتماعيين (المحور 1) وإيجاد فرص عمل للشباب (المحور 2)، مع مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19.
- 6- الحق في الغذاء والحصول على مياه الشرب والصرف الصحي (101-128 و 102-128 و 105-128 و 107-128)
- 104- تشكل السياسة الزراعية (2016-2030) إطار تدخّل القطاع الزراعي من أجل أعمال الحق في الغذاء المناسب. وفي هذا السياق، يتم تنفيذ البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي (2017-2026) من خلال العديد من المشاريع بما في ذلك مشروع دعم القطاع الزراعي، ومشروع الإنتاجية الزراعية في غرب أفريقيا، ومشروع دعم التنمية الزراعية في توغو.
- 105- وأُخذت الإجراءات الأساسية التالية:
 - على المستوى المؤسسي:
 - إنشاء وكالة تعزيز وتنمية الأقطاب الزراعية وآلية حوافز التمويل الزراعي على أساس تقاسم المخاطر في عام 2018؛
 - إحداث 12 مهنة زراعية مختلفة؛
 - إطلاق السوق في إطار عملية إنشاء بورصة الزراعة والغذاء في حزيران/يونيه 2020؛
 - تنظيم الفضاءات والقطاعات الزراعية:
 - تطوير 1 500 هكتار من الأراضي المسقية و 2 500 هكتار من الأراضي الضحلة في إطار مشروع تجهيز المنتجات الزراعية في توغو؛
 - إنشاء 21 منطقة للتنمية الزراعية المخطط لها تزيد مساحتها عن 100 هكتار في المتوسط لفائدة النساء والشباب؛
 - تقديم قروض بقيمة 8 116 مليار فرنك من فرنكات الجماعة الأفريقية لمختلف الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة؛
 - هيكلة 804 تعاونيات تضم أكثر من 20 874 عضواً في عام 2020، مقابل 545 تعاونية تضم 11 000 عضو استفادت من الدعم في عام 2019؛

- التوقيع مع 3 مؤسسات مالية (UTB و DEKAWOWO و NSIA و BANQUE)، وبذلك بلغ عدد المؤسسات التي منحت قرضاً بقيمة 13 409 مليار فرنك من فرنكات الجماعة الأفريقية لأكثر من 87 000 جهة فاعلة، 15 مؤسسة.

106- تحسين الإنتاجية والإنتاج:

- اقتناء 172 جراراً ومعدات أخرى في إطار برنامج التنمية الريفية والزراعة واستغلالها في الموسم الزراعي لعام 2018؛
- بناء 3 مخازن لصالح 3 اتحادات لمنتجي الكاجو؛
- زيادة إنتاج البن والكاكاو إلى 14 155 طناً من الكاكاو و 21 023 طناً من القهوة في عام 2020، مقابل 13 863 طناً و 18 486 طناً، على التوالي، في عام 2017؛
- زيادة بنحو 120 في المائة في إنتاج مزارع الأسماك (132 طناً في 2017 و 290 طناً في 2018).

107- المرونة والتغذية والإدماج الاجتماعي:

- وضع خطة استجابة لجائحة كوفيد-19 التي أثرت على 256 000 أسرة زراعية، وتفعيل الخطة من خلال تنفيذ مشروع منصة القروض الرقمية "يوليم" (YOLIM) في عام 2020؛
- تفعيل التأمين ضد الجفاف والفيضانات بمشاركة مع صندوق الوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على مواجهة المخاطر؛
- مواصلة دعم الأسمدة من خلال عملية "المحفظة الإلكترونية" التي استفاد منها 832 159 مزارعاً ضعيفاً في عام 2020، أي 65,35 في المائة من الفئة المستهدفة، مقابل 66 186 في عام 2017.
- إيجاد وتعزيز حوالي 222 698 منصب عمل، منها 178 626 للشباب و 44 072 للنساء.

108- ووضعت الحكومة ونقحت، في جملة أمور، السياسة الوطنية للنظافة الصحية والصرف الصحي في توغو (2018-2022)، والسياسة الوطنية للمياه والصرف الصحي، وخطة العمل الوطنية لقطاع المياه والصرف الصحي.

109- ويجري تنفيذ عدة مشاريع وبرامج لضمان إمدادات المياه:

- مشروع الصرف الصحي في توغو، الذي يتوخى دعم البلديات في تنفيذ مشروع الصرف الصحي وإمدادات المياه؛
- حفر 574 بئراً في عام 2016 من خلال مشاريع (BID3)، ولا سيما المشروع النموذجي لمجلس الوفاق والمشروع المتكامل لسهل مو؛
- تفعيل نظام رصد الآبار ومؤشرات المياه، والذي يتيح تحديث حالة نقاط التزويد بالمياه في الوقت الحقيقي وتقليص الوقت اللازم لإصلاح الآبار. وخلال المرحلة التجريبية، تم اختبار النظام على 1 000 بئر وتم تدريب 250 مستخدماً؛

- إنشاء منصة للتشاور بشأن المياه والصرف الصحي الأساسي في توغو في عام 2017، والتي تتولى تدريب الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في مجال المياه والنظافة والصرف الصحي؛
- إعادة تأهيل 2 491 بئراً مجهزة بمضخات يدوية وحفر 906 آبار جديدة مجهزة بمضخات يدوية لتلبية احتياجات السكان، ولا سيما أشدهم حرماناً.
- 110- وفيما يتعلق بالمحافظة على موارد المياه، فقد تحقق عدد من الإنجازات، من أهمها:
 - تركيب أجهزة قياس في إطار نظام الإدارة المتكاملة لموارد المياه؛
 - إنشاء نظام متكامل للمعلومات المتعلقة بالمياه.

7- القضايا البيئية (128-106 و 128-136)

- 111- تُجري المديرية العامة للمناجم والجيولوجيا، في إطار سياستها المتعلقة بمكافحة التلوث الصناعي ومراقبة الصناعات المنجمية، عمليات تفتيش دورية على المزارع الصغيرة والمؤسسات المصنفة (انظر قانون التعدين في توغو).
- 112- وتُؤخذ تنمية المجتمعات المحلية المتاخمة للمناجم في الاعتبار عن طريق تحديد نسبة مساهمة شركات التعدين في تنمية المجتمعات المحلية والإقليمية (القانون رقم 008-2011 المؤرخ 5 أيار/مايو 2011 والمرسوم رقم 023-2017 المؤرخ 25 شباط/فبراير 2017).
- 113- وشكلت لجان إدارية تتولى إعادة توطين القرى المتضررة من أنشطة التعدين وإدارة النزاعات في مناطق التعدين.
- 114- وبالإضافة إلى ذلك، يتم توعية السكان الذين يعيشون بالقرب من مناطق التعدين بحقوقهم من خلال توزيع التقارير الصادرة عن "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية".

او- حقوق فئات محددة

1- الأطفال (128-19 و 128-29 و 128-33 و 128-63 و 128-64 و 128-65 و 128-128 و 128-135 و 129-18)

- 115- يُعتبر قانون الطفل الإطار المرجعي لحماية الأطفال.
- 116- ووضعت توغو سياسة وطنية لرعاية الطفل حظيت بموافقة كافة أصحاب المصلحة في 30 و31 تموز/يوليو 2019. وتوفر هذه السياسة للجهات الفاعلة في القطاع إطاراً مرجعياً وتوجيهياً في كافة المسائل ذات الصلة بحماية الطفل. وتأسست اللجنة الوطنية لحقوق الطفل في عام 2019.
- 117- وفي إطار مكافحة زواج الأطفال، انتهى في عام 2019 البرنامج الوطني لمكافحة حمل وزواج المراهقات داخل المدارس وخارج نطاقها في توغو، الذي كان قد بدأ تنفيذه منذ عام 2015.
- 118- وتشارك القيادات التقليدية والدينية في مكافحة الممارسات الضارة بالأطفال بغية تحقيق نتائج مستدامة.
- 119- وفيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فإن هذه الممارسة في طريقها إلى الاندثار. ووفقاً للدراسة الاستقصائية عن السكان والصحة (2013-2014) والمسح العنقودي متعدد المؤشرات (2017)، فقد تراجع معدل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بين عامي 2014 و2017 من 5 في المائة

إلى 3,1 في المائة لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً، ومن 1 إلى 0,3 في المائة لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و14 عاماً.

120- وفيما يتعلق بالاتجار بالأطفال، فقد اتُخذت الإجراءات التالية لمكافحة هذه الظاهرة:

- تعزيز الإطار القانوني الوطني بصدور قانون الإجراءات الجنائية الجديد في عام 2015، والذي يعزز أحكام قانون الطفل من خلال تجريم الاتجار بالأشخاص، مع تشديد العقوبة عندما يكون الطفل هو الضحية؛
- تنظيم حملات للتوعية منذ عام 2018 في مختلف مناطق البلد، والتي همت ما يقرب من 60 000 شخص؛
- توقيع اتفاقية ثنائية بين توغو والغابون في 25 أيلول/سبتمبر 2018 بهدف تعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الاتجار بالأطفال؛
- توقيع اتفاقية تعاون ثلاثية في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن حماية الأطفال الذين يتنقلون عبر الحدود بين توغو وبنن وبوركينا فاسو.

121- وعملاً بأحكام قانون الإجراءات الجنائية الجديد، صدرت عدة أحكام إدانة بتهمة ممارسة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. فقد أُدين 228 شخصاً في الفترة ما بين 2016 وحزيران/يونيه 2019. وفي حزيران/يونيه 2021، أصدر القضاء أحكام إدانة في 18 حالة استغلال جنسي للأطفال، و16 حالة اغتصاب، وحالة سفاح محارم واحدة.

122- وُحُد سن الزواج في 18 سنة كاملة (المادة 267 من قانون الطفل). وتحظر المادة 268 من قانون الأحوال الشخصية والأسرة على الوالدين والأوصياء أن يقدموا وعوداً بزواج الأطفال.

123- وأضحى تسجيل المواليد أمراً ملزماً بموجب المادة 39 من قانون الأحوال المدنية.

124- ولا يُشترط حيازة شهادة ميلاد للحصول على الرعاية الصحية والتعليم. ولذلك فإن جميع الأطفال، دون تمييز، يحصلون على هذه الخدمات.

125- ووفقاً للنظام القضائي الساري، فإن محكمة لومي هي الهيئة القضائية الوحيدة التي تتوفر فيها محكمة خاصة بالأحداث. وفي المحاكم الأخرى، يوجد قضاة للأطفال.

126- وفي إطار تحسين فرص الأطفال في الوصول إلى العدالة في توغو، اتُخذت التدابير التالية:

- تنفيذ مشروع تحسين فرص وصول الأطفال إلى العدالة في توغو 2016-2020.
- تحسين الإطار القانوني والاستراتيجي لقضاء الأحداث (يجري حالياً تنقيح قانون الطفل وبلورة الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأطفال في توغو).
- تنمية قدرات الجهات الفاعلة في مجال قضاء الأحداث (القضاة، والمحامون، وعلماء الاجتماع، وعلماء النفس، والأخصائيون الاجتماعيون، والمدرّسون المتخصصون، والعاملون الصحيون).
- بناء مركز لقضاء الأحداث في لومي.
- إنشاء نظام تنسيقي للجهات الفاعلة المعنية بالرعاية القانونية والاجتماعية للأطفال المخالفين للقانون.

- تدريب 162 مساعداً قانونياً، من ضمنهم 98 امرأة، في مجال حقوق الطفل وحماية الأطفال، بنسبة إنجاز بلغت 115 في المائة.
- تقديم الرعاية لـ 178 3 طفلاً، من ضمنهم 372 2 فتاة من ضحايا العنف.
- تقديم المساعدة لـ 301 1 طفل مخالف للقانون.
- إطلاق سراح 14 طفلاً بعد قضائهم فترة الحبس الاحتياطي.
- تأهيل مركز توجيه وإعادة إدماج الشباب الذين يواجهون صعوبات في كاكافيلي (لومي) ودون بوسكو (كارا).

2- النساء

التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة (128-39 و 128-41 و 128-42 و 128-45 و 128-49 و 128-85)

127- لضمان مساواة المرأة مع الرجل وتمكينها، اتخذت توغو المبادرات التالية:

- اعتماد السياسة الزراعية للفترة 2016-2030، مقترنة بخطة استراتيجية إلى غاية عام 2030 مقسمة إلى أربعة محاور استراتيجية، يتضمن المحور الثاني منها قضية حصول المرأة على الموارد الإنتاجية والدخل، مع التركيز على زيادة طاقتها الإنتاجية وتمكينها من إدارة دخلها والتحكم فيه؛
- تنفيذ مشروع تمكين المرأة الريفية في توغو؛
- إنشاء هياكل داعمة من القطاع الخاص لمساعدة رائدات الأعمال وغيرهن من النساء العاملات على تحقيق الاستفادة القصوى من فرص مباشرة الأعمال الحرة وتوفير فرص العمل في القطاع الرسمي؛
- تنفيذ مشروع "50 مليون امرأة لها صوت" الذي تشرف عليه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في توغو، والذي يهدف إلى تسهيل تمكين المرأة من خلال إنشاء منصة افتراضية للتشبيك والمشاركة والوصول إلى المعلومات المالية وغير المالية، بما يتيح لها مباشرة أعمالها الحرة وتنميتها؛
- تخصيص 20 في المائة من المشتريات العامة لرائدات الأعمال من الشابات والنساء في عام 2018 بهدف تعزيز ريادة الأعمال لدى النساء. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 25 في المائة في عام 2019؛
- شق الطرق الحضرية والمسارات الريفية بهدف فك العزلة عن المناطق النائية وتسهيل نقل وتسويق المنتجات الزراعية، وهي منتجات توفرها النساء في معظم الأحوال؛
- توفير التجهيزات الميكانيكية والكهربائية للمجموعات النسائية من أجل أنشطتها الاقتصادية؛
- إطلاق مشروع دعم الإدماج المالي للنساء المستضعفات (النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، والأرامل، والحملات، والمتعافيات من ناسور الولادة، وذوات الإعاقة) في تموز/يوليو 2017.

128- وقد استفاد من هذا المشروع 3 500 امرأة في عام 2019، و6 655 في عام 2020، و6 609 امرأة في حزيران/يونيه 2021.

129- وفيما يتعلق بالمعوقات تحديداً، فقد اتخذت تدابير مختلفة لتحسين ظروفهن المعيشية، بما في ذلك زيادة رأس المال الممنوح عادة وتمديد فترة السداد في إطار الصندوق الوطني للتمويل الشامل.

المشاركة في الحياة السياسية (128-43 و128-46 و128-53)

130- اتخذت عدة تدابير لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية الوطنية:

- الحملة الوطنية "المساواة للفتيات (2019-2023)"، التي تهدف إلى تحقيق تغيير اجتماعي يكفل المزيد من المساواة للنساء والفتيات؛
- توعية الأحزاب السياسية بأهمية المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في عملية صنع القرار؛
- تدريب المرشحات المحتملات للانتخابات على فن القيادة والمهارات التواصلية؛
- إنشاء نوادي للتقوية بين الأقران في مجالات القيادة السياسية والسلام والتنمية، وهي نوادي مخطط لها في كافة مقاطعات البلد ومكنت من تدريب 591 امرأة منذ عام 2016؛
- إنشاء أكاديمية سياسية للقيادات النسائية لتحسين مشاركتهن في الحياة العامة. وقد مكنت هذه الأكاديمية من تدريب 132 أكاديمية في دورة عام 2018، لا سيما في مجالات القيادة، والتطوير الذاتي، وبلورة المشاريع السياسية، والتواصل السياسي؛
- تنفيذ مشروع "نساء في المجالس البلدية" الذي مكّن من تعزيز قدرات 219 مرشحة للانتخابات البلدية لعام 2019 في مجال التقنيات الانتخابية.

131- جدول مشاركة المرأة في الهيئات السياسية:

| المؤسسات | المجموع | الرجال | النساء | نسبة النساء |
|-----------------------|---------|--------|--------|-----------------|
| الحكومة | 35 | 23 | 12 | 34,30 في المائة |
| الجمعية الوطنية | 91 | 74 | 17 | 18,68 في المائة |
| رؤساء البلديات | 117 | 105 | 12 | 10,25 في المائة |
| نائبات رؤساء البلديات | 175 | | 24 | 13,70 في المائة |
| عضوات المجالس البلدية | 1527 | | 192 | 12,60 في المائة |

مكافحة العنف ضد المرأة (128-17 و128-48 و128-54 و128-55 و128-57 و128-62 و128-80 و128-86 و129-15 و130-4 و130-5)

132- يعاقب قانون الإجراءات الجنائية الجديد على العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما الاغتصاب، وختان الإناث، والزواج بالإكراه.

133- ويجري العمل على تنفيذ وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، فضلاً عن برامج قطاعية مختلفة تأخذ في الاعتبار تشجيع المرأة على التنديد بحالات العنف، ومقاومة الجناة والمتواطئين، وحماية الضحايا، وتوفير سبل الانتصاف القانونية، وإعادة إدماج ضحايا العنف.

134- وبالإضافة إلى ذلك، يجري الاضطلاع بأنشطة للدعوة والتوعية.

135- وتُوفّر الرعاية لضحايا العنف بطرق مختلفة:

- الرعاية النفسية والاجتماعية من خلال الإصابات ومتابعة الضحايا في منازلهم وفي مراكز الإصابات؛
- توجيه الضحايا إلى المراكز الصحية وغيرها من الهياكل (الشرطة القضائية والمحاكم ودور العدل)؛
- دعم الضحايا مالياً لمساعدتهم في استحداث أنشطة مدرة للدخل؛
- إنشاء نظام افتراضي، في عام 2019، للإبلاغ عن العنف الممارس ضد المرأة، وذلك بمبادرة من مجموعة التفكير والعمل المعنية بالمرأة والديمقراطية والتنمية، بهدف منع العنف القائم على نوع الجنس وتقديم الدعم القانوني للضحايا.

3- الأشخاص ذوو الإعاقة (128-129 و 128-130 و 128-131 و 128-132 و 128-133)

136- الأشخاص ذوو الإعاقة مدمجون إجمالاً كاملاً في استراتيجية التنمية والتعليم والصحة. بالإضافة إلى ذلك، أُنشئت لجنة لمتابعة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب القرار رقم 030/2016/MASPF/CAB المؤرخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

ثالثاً- تنفيذ التوصيات التي أحيط بها علماً

137- على الرغم من أن التوصيتين 10-130 و 21-131 قد أحيط بهما علماً، فقد نُقّدتا في سياق توطيد الديمقراطية وسيادة القانون:

- مراجعة الدستور في 15 أيار/مايو 2019 فيما يتعلق بتحديد فترة الولاية الرئاسية؛
- تنظيم انتخابات محلية في 30 حزيران/يونيه 2019؛
- مراجعة قانون الصحافة والاتصال في عام 2020؛
- مراجعة قانون حرية التجمع والتظاهر السلمي في عام 2021.

رابعاً- التقدم المحرز وأفضل الممارسات والصعوبات التي تعيق تنفيذ التوصيات

138- يشمل التقدم المحرز ما يلي:

- الإصلاحات الدستورية والمؤسسية وانعكاساتها على الحياة السياسية والعامّة؛
- اعتماد النصوص الرئيسية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتي تكفل التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو أفضل؛
- وضع إطار للتشاور الوطني بين الجهات الفاعلة السياسية؛
- إنشاء مرصد مختلط للمظاهرات العامة السلمية.

139- وفي إطار أفضل الممارسات، أنشأت توغو اللجنة الوزارية المعنية بصياغة التقارير الأولية والدورية، وذلك لضمان التنسيق الحكومي فيما يتعلق بإعداد التقارير عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آليات حقوق الإنسان ومتابعة تنفيذها.

140- ووُضعت أيضاً خطة عمل لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وقدمت تقرير منتصف المدة.

141- وأنشأت الحكومة منصة الجهات الفاعلة المتعددة للتعاون بين الحكومة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات الجمهورية ومنظمات المجتمع المدني، والتي تمثل إطاراً للنقاش بشأن قضايا حقوق الإنسان.

142- وأنشأت الحكومة إطاراً لرصد حالات انتهاك حقوق الإنسان أثناء الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد-19، يتألف من ممثلين للحكومة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان.

143- وفيما يتعلق بالصعوبات التي تعترض تنفيذ التوصيات، من المهم التأكيد على أن الإرادة السياسية للحكومة وعزمها لا جدال فيهما. ومع ذلك، فإن عدم كفاية الموارد والتحديات الجديدة الأخرى التي تواجه البلد تسببت في إبطاء وتيرة النتائج المتوقعة.

خامساً- التوقعات والاحتياجات من المساعدة

144- حكومة جمهورية توغو ملتزمة بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكومة الرشيدة، وتظل منفتحة على مختلف أشكال الدعم الذي يقدمه الشركاء التقنيون والماليون من أجل تحقيق النتائج المرجوة في هذه المجالات.

خاتمة

145- منذ آخر مثول لتوغو أمام مجلس حقوق الإنسان، أحرز تقدماً لا يمكن إنكاره. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، ولا سيما ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان على مستوى الأفراد، ومهنية منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان.

146- وتعرب حكومة توغو مجدداً عن امتنانها للشركاء الوطنيين والدوليين وترحب بالفرصة التي أتاحت لها للتداول مع جميع الدول.

Notes

¹ Autres actions réalisées : (i) la mise en œuvre du plan sectoriel de l'éducation (PSE 2020-2030) ; (ii) la mutualisation des ressources et outils de formation professionnelle entre les pays de l'UEMOA avec l'adaptation des programmes mutualisés au contexte togolais ; (iii) l'harmonisation des normes de compétences professionnelles pour les métiers d'éleveur de volailles, de maçonnerie et de plomberie entre le Togo, le Ghana et le Nigéria ; (vi) la préparation à la qualification de la main d'œuvre dans le secteur de l'industrie pour la Plateforme industrielle d'Adetikopé (PIA) ; (vii) la réalisation de la phase III du projet PAFPE pour l'aménagement et l'équipement de sept (7) centres de formation technique et professionnel (viii) l'implémentation de l'environnement numérique du travail inauguré le 2 juillet 2018 et effectif dans 10 établissements d'enseignement technique et les 2 lycées scientifiques ainsi que la branche technique du Collège Militaire Eyadéma pour un encadrement pédagogique efficient ; (ix) l'adoption du schéma directeur de la formation par apprentissage de type dual.

² <https://www.republiquetogolaise.com/education/1802-5170-cantines-scolaires-76-millions-de-repas-et-22-milliards-fcfa-depuis-2008>.

³ <https://primature.gouv.tg/>.